

إشكالية تطبيق الديمقراطية في الواقع

عوامل النجاح والفشل

The problem of democracy practice
Factors of success and failure

صص 149-164

د. سعاد بن سعديّة

أستاذة مشاركة، قسم الفلسفة،

جامعة حسبيّة لن بوعلّي / الشلف

souad_bensadia@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019-10-12

تاريخ الإرسال 2019-07-26

الملخص:

تعتبر الديمقراطية - في نظر الكثير من المختصين - أرقى صور الحكم التي توصل إليها الإنسان، فإذا ما نظرنا إليها في جانبها النظري وإلى مبادئها التي تجعل من الشعب مصدر كل سلطة وأنها تقوم على الحرية وحفظ الأمن والاستقرار، تجعلها تبدو أنها النظام الأمثل والأنجع، إلا أن الواقع يؤكد أن الديمقراطية لم تصل أبداً إلى عصرها الذهبي، فإشكالية تطبيقها تطرح نفسها حتى في الدول الغربية التي ترفع علم الديمقراطية عالياً، وكذلك في الدول الإسلامية التي تضع العلاقة بين الدين والديمقراطية موضع إشكال، فما هي الديمقراطية؟ وما هي الصعوبات التي تحول دون تطبيقها؟ سواء في الدول الغربية أو الإسلامية؟

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الدولة، المجتمعات، الغربية، العربية، الدين، الحرية.

Abstract:

Democracy – when a lot of researchers- is considered as the best system of government where the citizens exercise power by voting. It is based free election. Security and to realize stability. However, this system can not be set up. easily especially in western countries and Islamic as well. Since this later refuse the relation between Islamic and democracy, so what is democracy? And what are the difficulties that face this kind of system?

Key word: Democracy- countries- societies- western- Arabic. Religion. Freedom..

مقدمة:

تعيش الدول عبر العالم اليوم أزمة على الصعيد السياسي، تستدعي ضرورة تكثيف الجهود والأبحاث في المبحث السياسي، فالواقع المتأزم الذي تعيشه الشعوب على اختلاف أوطانها ودياناتها وظروفها الاقتصادية وحتى سياساتها المتبعة، يخلق مجموعة من التساؤلات تستدعي النظر والبحث والتقصي.

أنظمة الحكم كما هو شائع ومتعارف عليه تقسم إلى ثلاثة أنظمة نظام ملكي ويعني انفراد شخص واحد بالحكم، وانحصار السلطة في شخصه، والذي غالبا ما يطغى ويستخدم العنف وبديل من ان يرمى مصالح شعبه، يصبح خادما لنفسه ومصالحه فقط، ونظام بهذه المقاييس والمواصفات غير ناجح بالتأكيد.

نظام ارسقراطي أو ما يعرف بحكم الصفوة في المجتمع لكن هذا النظام يحقق الرفاهية والحياة الرغدة لطبقة معينة على حساب طبقة العامة.

والنظام الديمقراطي الذي يعبر عن أرقى صور الحكم وعن حصيلة تطور أنظمة الحكم وتعني حكم الشعب، يقوم على مجموعة من المبادئ من شأنها حفظ الأمن والاستقرار والحياة المثلى للجميع، لكن إذا كانت تقوم على هذه المبادئ والتي سنفصل فيها لاحقا، فلماذا لا يخلو العالم أو الدول من الأزمات السياسية؟ حتى الدول الغربية

التي ترفع علم الديمقراطية عاليا؟ ولماذا يوجد صعوبة في تطبيق هذا النظام في الدول العربية والإسلامية؟

1- مفهوم الديمقراطية:

إن محاولة إعطاء تعريف دقيق شامل ومانع للديمقراطية هي محاولة شبه مستحيلة نظرا للحمولة التاريخية والإيديولوجية للمصطلح لكن هذا لم يحل دون إيجاد بعض التعريفات التي قد نستفيد منها هنا.

_ لغة « تتكون الديمقراطية من مقطعين مستمدين من اللغة اليونانية Démos بمعنى الشعب، Cratos بمعنى حكم أو سلطة، أي ان الكلمة تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب، وبصفة عامة الديمقراطية هي الحكومة التي يساهم فيها اكبر عدد من أفراد الشعب»¹ طبعا هناك من رأى أن الديمقراطية بمعناها الاصطلاحي لم ولن تتحقق عمليا من أمثال روسو في أوروبا والجابري عند العرب.

_ اصطلاحا: من الناحية الاصطلاحية يمكن أن نقول أن هناك ديمقراطيات بدل الديمقراطية الواحدة، «فقد كانت الديمقراطية حصيلة للعقلانية الأوروبية الحديثة في مواجهة النظام الإمبراطوري الاستبدادي، الذي ساد في العصور الوسطى»².

في عام 1999 أصدرت الأمم المتحدة أول نص يقر بالحق في الديمقراطية ، جاء هذا القرار محملا بمجموعة من الحقوق هي «الحق في حرية الرأي والتعبير والفكر والمعتقد، وتكوين الجمعيات السلمية والتجمع السلمي، والحق في الوصول إلى المعلومات وتداولها، وسيادة القانون، والحق في الاقتراع العام على قدم المساواة في انتخابات حرة ونزيهة، على أساس من الشفافية والمساءلة، والحق في اختيار المواطنين لنظامهم الحكومي بالوسائل الدستورية أو سواها من الوسائل الديمقراطية، والحق في تكافؤ فرص تولي الوظائف العامة»³.

¹ سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، 2007، ص 129

² بن سماعيل موسى، الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 35

³ - صقر الجبالي، ايمن يوسف، عمر رحال، قاموس المصطلحات المدينة والسياسية، 2014، ط1/ جامعة النجاح الوطنية. مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية "شمس" نابلس، ص 81

«يعكس مفهوم الديمقراطية مجموعة من المبادئ الأساسية تتمحور حول الإيمان بحرية الفرد وسيادة الشعب، والمساواة القانونية، والتعددية الحزبية، والمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة والانتخاب الحر... وإذا كانت الأبعاد السابقة ذات طبيعة سياسية فإن ثمة أبعادا اقتصادية – اجتماعية للمفهوم تركز على الحق في العمل، وفي الضمان الاجتماعي، وفي المساواة في الأجور...»¹ ويمكن القول أن الديمقراطية ما هي إلا «تعبير عن تطلع الانسان إلى حياة اجتماعية وإنسانية قوامها الحرية والعدل»².

2- الديمقراطية والحرية:

ان الإشكال السياسي الرئيسي الذي يطرح نفسه وبشدة هو كيفية الموازنة بين مطلبين متضادين في الأساس، هما مطلب الحكم المطلق للدولة، ومطلب الحفاظ على الحرية والحقوق الفردية، وقد اقترح سبينوزا حلا تحمله الديمقراطية مفاده أن «المواطنون مطالبون في أعمالهم، بالاحترام المطلق للقانون ولأوامر اللذين يحكمونهم حكما مشروعا وشرعيا، لكن لا يمكن لأصحاب الحكم –وبالتالي لا يجب عليهم- أن يرغموا المواطنين ويقهروا حريتهم في الرأي والتعبير»³ طبعاً هذا الحل يضمن الملائمة بين هاذين المطلبين على المستوى النظري، لكنه يبقى صعب التنفيذ على المستوى العملي، أو كما يعبر عن ذلك روسو بقوله « إيجاد نوع من الشراكة للدفاع بقوة مشتركة عن حياة وأملاك كل عضو مشارك، بحيث يتحد كل واحد بالجميع ولا يطيع إلا نفسه، ويبقى حراً كما من قبل»⁴ هذا ما جعل سبينوزا يعتقد أن النظام الديمقراطي يحقق أكبر قدر من الملائمة بين المطلبين، في هذا السياق أيضا يرى سبينوزا أن لكل مواطن –في الدولة الديمقراطية- الحق « في التفكير كما يحلوه وفي

¹ - صقر الجبالي، المرجع نفسه، ص 80

² - بن سماعيل موسى، مرجع سابق، ص 35

³ - فاطمة حداد الشامخ، الفلسفة النسقية ونسق الفلسفة السياسية عند سبينوزا، تر: جلال الدين سعيد، دار

سيناترا، تونس، ص 403

⁴ - روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط2،

1995، ص 43، 44.

التعبير عن تفكيره، كما أن له الحق في نشر أفكاره حديثا وكتابة. فلا خوف على الدولة وعلى السلم وعلى الوثام الاجتماعيين من التسامح السياسي»¹.

ويمكن القول عن موضوع الحرية في الديمقراطية أن «بما أن كل فرد حر، بتعريف الديمقراطية ذاته، فلديه الحق في أن يفعل وأن يقول وأن يفكر ما يحلو له بشرط واحد هو ألا يخرق القوانين. هذا الحق الممنوح للمواطنين جميعا يتم التعامل فيه بواسطة العديد من الحريات (حرية الاجتماع، والتجمع، والحركة، والتجارة الخ) التي يتعين تنظيمها مثل كافة الحقوق ولكن يمكن أن تنظم عامة بدون صراع ولا اعتراض جوهري»² طبعاً هناك قوانين تحاول ضبط حقوق وحريات المواطنين ورسم حدود هذه الحرية بما يتوافق مع المصالح العامة، وبالتالي لا يحمل هذا النوع من الحرية أي تناقض مبدئي

3- الديمقراطية والدين:

إن الظلامية التي عرفت بها المجتمعات الأوروبية في العصور الوسطى كان سببها عدم وجود فاصل بين السلطة الدينية والدينية، فقد استغل رجال الكنيسة قداسة الدين ومدى تأثيره على النفوس في الاستبداد والتحكم في عقائد الناس، حتى أنهم احتكروا حق تفسير الكتاب المقدس لأنفسهم فقط، كما أن البابا كان يمتلك سيطرة كلية على أمور الدين والدنيا، وكان يمثل تهديدا للملوك مما جعلهم يمثلون لرغباته، إلا أن هذا التداخل بين السلطتين أدى إلى فسادهما معا، لأنه لا يمكن أن تعيش سلطتين على أرض واحدة، إذ أن الكنيسة كانت تمثل دولة داخل دولة

تقوم الديمقراطية اليوم على مبدأ قام منذ قرنين من الزمن وهو مبدأ الفصل بين السلطات، من أجل حماية المواطن من أي صورة من صور الاستبداد، « إن السلطة التشريع (سلطة التشريعية) وتلك المناط بها وضع التشريعات موضع التنفيذ (السلطة التنفيذية) والتي عليها الاقتصاص من مخالف القوانين (السلطة القضائية) تتعين ممارستها بواسطة أشخاص أو مؤسسات منفصلة عن بعضها

¹ - سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، تر: حسن حنفي، دار التنوير، 2008، ص 436

² - كريستيان دولا كومباني، الفلسفة السياسية اليوم، تر: نبيل سعد، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، ط1، 2003، ص 42

وعلاوة على ذلك أن تكون مستقلة عن بعضها»¹ هذا الفصل ناد به كل من أرسطو ومونتيسكيو ولوك، إلا أن هذا الأخير لم يقل بالفصل الدائم بين السلطات. نلاحظ اليوم إمكان تدخل رجال الدين في المجتمع وبالتالي السياسة عن طريق الأحزاب السياسية، مثل ما يعرف اليوم باسم الأحزاب الأصولية سواء كانت مسيحية أو يهودية أو إسلامية وهنا « تنبع المشكلة من انه ما إن تكتسي الأحزاب الدينية داخل مجتمع ما أهمية كبرى تختل قواعد اللعبة السياسية، والواقع هو أن أي مجتمع ليس هرما مشكلا طبقا لنظام طبيعي – وإنما هو منظومة من قوى متباعدة تبحث كل منها عن مصالحها الخاصة»² وهنا يؤدي تناقض المصالح إلى المفاوضات من اجل إيجاد حلول ترضي الطرفين، لكن هذا سيكون شبه مستحيل ف « ستجد المفاوضات نفسها بسرعة في طريق مسدود – بما أن الحزب الديني لا يقول انه يمثل مصالح مجموعة معينة، وإنما يمتلك الحقيقة المطلقة»³ لذلك على السلطة إن «رأت أن التعددية مطلوبة، بل ويجب إن ترى ذلك إن هي أرادت أن تكون ديمقراطية – يتعين عليها أن تعترض على فكرة الحزب الديني»⁴ طبعاً مادامت الأديان تؤدي إلى ظهور أحزاب من ذلك النوع.

كحل لهذا المشكل انتهجت الدولة سياسة مزدوجة قائمة على التسامح والعلمانية، جعلت للكنائس نفس الوضعية من الحرية وعدم التدخل في شؤونها مقابل منع كل الكنائس من التدخل في أمور الدولة، وفي هذا يقول لوك « يتعين التمييز بأكبر قدر ممكن من الوضوح بين الدور الخاص لكل من الكنيسة والدولة»⁵ فعلى الكنيسة أن تلتزم حدودها المحددة بالكنيسة، ولا تتدخل في شؤون الدولة، وان

¹ - المرجع نفسه، ص 77

² - كريستيان دولا كامباني، مرجع سابق ص 49

³ - المرجع نفسه، ص 49.

⁴ - المرجع نفسه، ص 53

⁵ - المرجع نفسه ، ص 53

تكون العلاقة بينهما قائمة على مبدأ الواجب المتبادل أي « واجب التسامح من جانب الدولة وواجب التحفظ من جانب الكنيسة»¹.

4- الديمقراطية والإسلام:

النجاح الظاهر للديمقراطية في الدول الغربية، جعلها تطرح في العالم العربي كضرورة ملحة، لكن خصوصية هذا الأخير تضع عدة حواجز تحول دون نجاحها فيها، وتفرض بعض التحفظات في محاولة تطبيقه، إذ يقابل بعض الإسلاميين الديمقراطية بنوع من التخوف، وذلك راجع إلى السياسات التي أنتهجها بعض المتطرفين وبعض الدول المستبدة على البلاد الإسلامية من عنف واستبداد باسم الديمقراطية، طبعاً يظهر هذا بكل وضوح في الدول الغربية كفرنسا وأمريكا، التي ترفع علم الديمقراطية عالياً لكنها أول من يرديه أرضاً إذا تعلق الأمر بمستعمراتها والدول الإسلامية، ويقول عبد الله بن بيه «الحقيقة أن الديمقراطية لم تستطع أن تخفف من حدة العنف داخل المجتمعات الغربية، إلا بواسطة تحويل هذا العنف إلى الخارج... أن تكون جلاذ شعوب أخرى عوضاً عن شعبك بالتحديد»²، فالديمقراطية بالنسبة لهذه الدول لا تتجاوز حدودها ولا تكون حقاً إلا لشعوبها، ويقول عبد الله بن بيه أيضاً «والديمقراطية بصفتها وسيلة للتعبير عن العدالة، فإن الإسلام لا يعترض على ما يخالف ثوابته منها... ومع ذلك فإن النسبية وترتيب الأولويات والعبء التاريخي، والمصالح الحقيقية أو الذاتية، كل تلك ستظل عائقاً دون الوصول في وقت قريب إلى ديمقراطية بالمعنى الغربي»³، لكن خوفنا من الجديد يقف عائقاً أمام تحقيق الديمقراطية في مجتمعاتنا، فقد كبلت التقاليد عقولنا، وكبلت العادات العلم الشرعي، فمادامت الديمقراطية تراعي صلاحنا بما لا يخالف الشرع فلا خوف من اتباعها فالغزالي يرى «أن في الديمقراطية ما يقترب كثيراً من تعاليم الخلافة الراشدة»⁴، ويرى محمد فتحي

¹ - كريستيان دولا كامباني، مرجع سابق ص 54

² - محمد الأحمد، الديمقراطية، الجذور واشكالها التطبيقية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2012، ص 233

³ - المرجع نفسه، ص 234

⁴ - محمد الأحمد، الديمقراطية مرجع سابق، ص 235.

عثمان أن «الديمقراطية يجب أن تكون مطلبا أساسيا للإسلاميين، لأنه لا تغيير في الواقع الراكد الموجود حاليا في البلاد العربية والإسلامية من تجاه الفكر الإسلامي إلا بتغيير ديمقراطي يوفر الحرية الحقيقية لكل الناس»¹ والا حدث فشل اذ يقول ياروسلاف تروفيموف في مقال له عن اسباب فشل الديمقراطية في الدول الإسلامية في الشرق الاوسط خاصة، أن السياسين أصحاب الاتجاه الاسلامي كانوا ممنوعين من التكلم، وكانوا يواجهون احكاما بالسجن أو الاعدام إذا فعلو، فقد عانت الجزائر ومصر وتركيا من عمليات قمع متكررة مارسها اجهزة الدولة لتهميش الإسلام السياسي وتغيب الحريات الديمقراطية

يقوم المصدر الثالث من مصادر التشريع في الإسلام وهو الإجماع، أساسه الإجماع على رأي معين ليأخذ به الخليفة وإذا كان هناك اختلاف، أخذ رأي الأغلبية أو يتخذ الخليفة قرارا من نفسه مراعيًا فيه مصالح العامة، هذا ما يمكن أن يطلق عليه الديمقراطية الإسلامية أو نظام الشورى، فالشعب في الديمقراطية الإسلامية له الدور الرئيسي في الحياة السياسية «فينتخب الخليفة بالغالبية، بعد ترشيح المناسب والأكفأ من أهل الحل والعقد، بحرية وتجرد ونزاهة ومراقبة لله تعالى، ويجب أن تكفل الحكومة الشورية في الدولة الإسلامية لرعاياها التمتع بكل الحريات الأساسية، وبجميع الحقوق الإنسانية التي تحفظ للمواطن إنسانيته وكرامته، فالإسلام دين الحرية ودين الكرامة»²، إن ما يضمن صلاح الديمقراطية الإسلامية هو الوازع الديني والخوف من الله في حين تتميز الديمقراطية الغربية بالنظام العلماني حيث تنفصل الدولة عن الدين، ربما هذا ما جعل محمد أحمد علي مفتي يقول عنها «فالديمقراطية نظام لاديني منبثق من تصور الحياة قائم على فصل الدين عن الدنيا، ويسعى لا الى بناء النظام السياسي على قاعدتين، قاعدة حيادية الدولة تجاه العقيدة، وقاعدة سيادة الأمة المترتبة عليها والتي تعني حق الأمة المطلق في تبني نظام

¹ -المرجع نفسه، ص235.

² - المرجع نفسه، ص236.

الحياة الذي تراه مناسباً¹. وانتهى به الأمر إلى تكذيبها كل الدعاوى والفتاوى التي تدعو إلى قبول الديمقراطية.

ويقول الدكتور حيدر علي بعدم إمكانية تطبيق الديمقراطية في الدول الإسلامية ذلك لأن مبادئ الديمقراطية تخالف وتتقاطع وتتضارب في كثير من الأحيان مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويورد مثال حد الردة الذي عقوبته القتل في الإسلام، بينما حرية الدين والمعتقد في الدولة الديمقراطية أمر خاص لا يجوز التدخل فيه، وبالتالي فإن «المطالبة بنظام ديمقراطي في بلاد المسلمين يقتضي بالضرورة جعل الحرية الفردية والتعددية قواعد تبنى عليها الحياة السياسية في الدولة مما يؤدي إلى تناقض بين الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في واقع الحياة وإقامة القواعد الديمقراطية»²

يقول ضياء الدين الريس في كتابه "النظريات السياسية الإسلامية" أن هناك نقاط تشابه بين الإسلام والديمقراطية ورأى أن «أفضل ما تتميز به من صفات يشتمل عليها الإسلام»³ فالمبادئ السياسية التي تقوم عليها الديمقراطية كالعدل والحرية والمساواة والفصل بين السلطات، والعمل كلها مبادئ قائمة في الإسلام، وفكرة الإرادة العامة التي قال بها روسو، ناد بها الإسلام منذ قرون وكانت تمثل لديه الإجماع.

أما الشيخ القرضاوي فيرى أن دعمه للديمقراطية لا يعني أنه ينسب الإسلام لأي نظام آخر، لأنه وحدة متكاملة من كل النواحي ويقول «ما أحب أن ننقل الديمقراطية الغربية بعجزها وجرها من دون أن نظفي عليها من قيمنا وفكرنا ما يجعلها جزءاً من نظامنا، ولكن الأدوات والضمانات التي وصلت إليها الديمقراطية هي أقرب ما تكون إلى تحقيق المبادئ والأصول السياسية التي جاء بها الإسلام لكبح جماح

¹ - محمد أحمد علي مفتي، نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط1، 2002، ص63.

² - المرجع نفسه، ص 87

³ - فهد هويدي، الإسلام والديمقراطية، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993، ص 125

الحكام»¹ ، ويقصد بذلك نظام الشورى، ورفض الطاعة عند المعصية وحرية الصحافة والمعارضة

ولكن يتخوف بعض الإسلاميين من كون الديمقراطية تجعل من الشعب مصدر التشريع في حين نحن كدول إسلامية لا مشرع لنا غير كتاب الله، لكن القرضاوي يرى أن هذا التخوف لا أساس له من الصحة مادام الشعب مسلم أي أنه يتبنى ويراعي كل المبادئ الإسلامية وبالتالي تشريعاته لن تخرج عن هذه الحدود، ويمكن أن يحل هذا الإشكال بمادة واحدة مفادها «أن أي تشريع يخالف الأصول القطعية للإسلام يعتبر باطلا، فالإسلام هو دين الدولة، ومصدر المشروعية العليا لكل مؤسساتها، ولا يجوز أن يصدر قانون يخالفه»² ، فيعلن كذلك القرضاوي بان تحريم الديمقراطية نابع من الجهل بفحواها وجوهرها ويعلن دعمه لهذا النظام بقوله «أنا من المطالبين بالديمقراطية بوصفها الوسيلة الميسورة المنضبطة، لتحقيق هدفنا في الحياة الكريمة التي تستطيع فيها أن تدعو إلى الله وإلى الإسلام كما نؤمن به، دون أن يزعج بنا في ظلمات المعتقلات أو تنصب بين أعواد المشانق»³ طبعاً مع فتح باب الاجتهاد لكل ما يخص الأمور الدنيوية المتطورة والمتجسدة، وبالتالي يصبح هذا النظام أفضل بكثير إذا ما قورن بالنظم المعاصرة الجائرة، التي قضت على الحرية والمبادرة والثقة وبثت الرعب في قلوب الشعب ودفعته دائماً إلى الهاوية. ويرى ضياء الدين الرئيس أن هناك فروقات كثيرة بين النظامين الإسلامي والديمقراطي منها:

- أن المقصود بكلمة شعب أو أمة في الديمقراطية هو الشعب المحصور في حدود جغرافية معينة يربط بينهم الدم والجنس والعادات أي أنه يؤسس نوعاً ما لفكرة القومية أو العنصرية، بينما الشعب في الإسلام توحيده العقيدة
- أهداف الديمقراطية هي «أغراض دنيوية أو مادية فهي ترمي إلى تحقيق سعادة أمة أو شعب بعينه من حيث تحقيق مطالبه في الحياة الدنيا،... وأغراض الديمقراطية

¹ - محمد الاحمدي، الديمقراطية، مرجع سابق، ص 241

² - المرجع نفسه، ص 242

³ - محمد أحمد علي مفتي، نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية ، مرجع سابق، ص 70

الإسلامية بينما تشتمل مثل هذه الأغراض في الدنيا وتعطيها ما يجب لها من أهمية تجمع إلى جانبها أغراض روحية، بل أن الأغراض الروحية هي الأولى وهي الأساس¹ - السلطة في الدولة الديمقراطية تتميز بالإطلاق فالسلطة صاحبة السيادة هي «من صنع القانون أو تلغيه، والقرارات التي يصدرها المجلس تصبح قانونا واجب النفاذ وتجب له الطاعة حتى وإن كانت مخالفة للقانون الأخلاقي»²، بينما في الدولة الإسلامية مقيدة بالشريعة

هناك من يرجع السيادة إلى تعاقد قائم بين الناس، وهناك من رأى بأنها تفويض من الإله مثل ما كان شائعا في الوسطى وهناك من أرجعها إلى البرلمان، أو الطبقة العليا المنتخبة و المعينة، ف«الديمقراطية وسيلة لضبط الانحراف في الدين أو لضبط المنحرف عن الدين، لأن عدم وجود رقابة عن المتدين من خارجه أي من مؤسسة مدنية، سيجعله يفسد بلا رادع، ومناداة الضمير تكون ضعيفة لمن وجد قوة حامية من مستبد أو مال أو اتباع، فالديمقراطية طريقة تصحيح جماهيري عام للفساد، ورقابة شعبية على مصالح المجتمع جلبا للمفاسد إبعادا»³، فالشعب في النظام الديمقراطي لا يحكم بطريقة مباشرة، كذلك هو الأمر بالنسبة للشرع وإنما يتم الحكم عن طريق ممثلين يقولون أنهم يحاولون الحكم عن طريق الشرع والقانون «لهذا فالمبالغة الظاهرة من خطاب المبالغ في الترويج لحكم الديمقراطية أو حكم الشرع وربط الحكم بالقوة المؤسسة وما تؤمن به، فيه تجاوز كثير لحقيقة ما وقع وما يقع دائما من أن هذه المرجعية ليست هي الحكم وكلاهما يقع تحتها عدل وجور، لذلك فالتمسك بالعدل يجب أن يكون الأساس»⁴، وما يمكن قوله أن الديمقراطية لا تلغي الميول الشريرة للإنسان أو عصبية أو عدوانيته، أو تلغي فطرته، لكنها على الأقل تعقلن هذه الانفعالات وتتحكم فيها لحد ما.

¹ - فهي هويدي، الاسلام والديمقراطية، مرجع سابق، ص 127

² - المرجع نفسه، ص 123

³ - محمد الأحمدى، الديمقراطية، مرجع سابق، ص 268

⁴ - محمد الأحمدى، الديمقراطية، مرجع سابق، ص 271

الاضطراب الذي تعرفه الديمقراطية في علاقتها بالدين لا تقتصر فقط على الدين الإسلامي، فكذلك يحرم القساوسة البريطانيين الديمقراطية باعتبارها «تتعدى حق الهي لملك بريطانيا، فالبرلمان الذي يقلل من سلطة الملك عدو لله، لان قرارات الملك قرارات ذات مرجعية إلهية»¹، معتبرين أي مخالفة لإرادة الملك وأوامره هو عصيان لله، لذلك كان لازما على المواطنين إطاعة الملك

يظل الصراع قائما بين الأحزاب العلمانية والدينية، لكن ما نلاحظه في الثورات العربية هذه الأيام «قد جمعتها مصلحة أوطانها ومصلحة التحرر من الاستبداد، واللحظة الثورية مثالية لكن الاستقرار يدعو إلى التأمل والبحث وعودة كل إلى قواعده الفكرية وحساب المصالح أيضا، والمصالح الفردية والأفكار الأولية تدعو مرة أخرى إلى التقسيم»²، فالعلمانية ليست شرطا ضروري للديمقراطية، فيوجد كثير من الدول العلمانية لكنها ليست ديمقراطية مثال «فرنسا أقامت علمانية من دون عدل ولا إنسانية النازية والفاشية والشيوعية، حركات علمانية وحكومات التطرف العلماني العربي والعالم المتخلف كانت أكثر وحشية وتطرف ضد كرامة الإنسان،... وروسيا والصين الآن علمانيتان ولم تبنا ديمقراطية»³، وحتى الديمقراطية أو بالأحرى الدول التي تنتهج الديمقراطية ليست دولا مثالية ف«العالم الحر وأمريكا كانت ديمقراطية ببنية عنصرية فبقى السود الأمريكيان نحو قرن في الديمقراطية الأمريكية أقل إنسانية بنص القانون وتطبيقه، من غيرهم وكذا إسرائيل ديمقراطية دينية عرقية عنصرية إلى يومنا هذا، وربما للمستقبل أيضا»⁴ وتعد التجربة الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2016 أحد التجارب الفاشلة حسب خبراء سياسيين بجامعة برنستون فلم يتفق أغلبية المواطنين مع أغلبية أعضاء المجمع الانتخابي وفي هذه الحالة تصبح حكم جماعة صغيرة من الأثرياء يحاولون توسيع مجال نفوذهم من الاقتصاد إلى السياسة.

¹ - المرجع نفسه، ص 274

² - المرجع نفسه، ص 283

³ - محمد الأحمد، الديمقراطية، مرجع سابق ص 285

⁴ - المرجع نفسه، ص 285

فالدين في الديمقراطية يمتلك حدودا لا يجب تجاوزها «فمن كانت له مكانة روحية فلا يعني هذا أن تفتح له أبواب السلطة المالية والعسكرية والقضائية والإدارية، فإذا قبل الدين أن يكون سلطة من أي نوع فليس له أن يملك معها غيرها، كالمال والقضاء والإدارة اليومية لحياة الناس، ولا ايجاد شخص تجتمع فيه هذه السلطات، لأن من يجمع بين السلطات لن يكون ديمقراطيا ولن يجد للعدل طريقة»¹، لذلك كان على الديمقراطية حل وسط بين الاعتراف بهيمنة الدين على شؤون الحياة وبين إنكار صلاحية الدين للتدخل في شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فبرز حل وسط يتمثل في «قبول الدين كعلاقة خاصة بين المرء وربّه وعزله عن شؤون الحياة، فقامت الدولة على عقيدة فصل الدين عن الحياة التي مثلت حلا وسطا بين رفض الدين كلية وبين تدخل الدين في شؤون الحياة»²

5- معوقات الديمقراطية:

يبدو أن إشكالية تطبيق الديمقراطية لا تطرح فقط في البلدان العربية فقط وإنما في البلدان الغربية أيضا، لأسباب بعيدة عن خصوصية المجتمعات العربية أو الغربية، بل لأسباب تتعلق بالديمقراطية في حد ذاتها يرى سقراط ان الصلاح الوحيد المتاح هو المعرفة والعلم، وان الشر الوحيد هو الجهل وبذلك جعل من العلم والتعليم رجاءا للديمقراطية، حتى يتمكن الشعب من مراقبة عمل السلطة، لان الديمقراطية تضعف وتخر في المجتمعات الجاهلة، ولانه هناك علاقة جدلية تبادلية بين مستوى التعليم والديمقراطية، فكلما كانت نوعية التعليم جيدة كلما اشتدت الديمقراطية واصبحت اقوى والعكس، وهذا ما نلاحظه في المنطقة العربية والمناطق الاخرى الاكثر جهلا حيث تقوم الدول الغربية الديمقراطية بدعم الطغاة والدكتاتوريات فيها، مستغلين بذلك جهل شعوبها، لكن في حال ما ظهر

¹ - المرجع نفسه، ص 187

² - محمد أحمد علي مفتي، نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، ص 45

ما يهدد مصالحهم هنا تعود الدول الغربية لترفع شعار الديمقراطية المغتصبة والتي لم تحترم تحت شعار حقوق الإنسان المنتهكة....الخ
يقول سارتران "الديمقراطية فخ الحمقى" ، كيف ذلك؟ في كل الدول التي تدعي الديمقراطية يسيطر أصحاب الثروات والصناعات على القرار، وعلى المجالس والاحزاب والنقابات والبلديات، وبالتالي يترشح للانتخابات من هم ضمن هذه المنظومة، وتلعب الدول لعبتها الانتخابية القذرة عن طريق ممارسة الناس لحقهم في التصويت (والتي في الحقيقة لا تعني شيئاً) وحق انتخابات حرة ونزيهة ومباشرة، والأسوأ من هذا أن أصحاب الثروات هم أنفسهم أصحاب وسائل الاعلام التي تكمل اللعبة وتساهم في التزييف والكذب أو كما يقول حسن العاصي في مقال له "أن سيطرة رؤوس الأموال في الدول الغربية هي مصدر السلطات، والشعوب التي تظن أنها تنتخب بحريتها من اختارتهم هي شعوب واهمة، لان الحقيقة ان من ينتخب هي القوى التي تمتلك رأس المال المتنفذ"¹ أي باختصار أنك تختار بإرادتك ما حددوه لك.
خاتمة:

آخر ما يمكن قوله هو أن الديمقراطية لا تختزل في الانتخابات الدورية والتداول على السلطة وبعض الأشكال الأخرى، وإنما هي نمط وأسلوب في الحياة أساسه النظرة الفردية للإنسان التي تمجد الإنسان وتجعله غاية البناء الاجتماعي، وتقوم على مبدأ الحرية، حرية الرأي (العقيدة) أي ليس للدولة الحق في أن تفرض على المواطنين ، أي مذهب من المذاهب (هذا ما نادى به سبينوزا ولوك) وان المواطن حر في اعتناق العقيدة التي يريد شرط أن لا يؤذي الآخرين، باعتبار أن العقيدة شيء خاص بالمواطن، ونفس الشيء بالنسبة لحرية الرأي أي من حق المواطن اعتناق ما يشاء من الأفكار والدفاع عنها (لقد نادى بهذا النوع من الحرية جون ستيوارت مل، سبينوزا) ما دامت أفكاره لا تخل بالنظام العام، وان للمواطن الحق في المعارضة بالطرق التي تُبيحها الدولة.

¹ - حسن العاصي، تراجع الديمقراطية في الدول الغربية، الميادين، 12 تشرين الأول. 2012.

يمكن القول أن الديمقراطية كمفهوم نظر له الفلاسفة والباحثون، وما تعنيه بأن يكون الشعب مصدر كل السلطات، مفهوم غير قابل للتطبيق في الواقع، بسبب وجود حكام مستبدين يرعون مصالحهم فقط، والفقر الذي يجعل الناس تستسلم للقهر مقابل لقمة العيش، ووسائل الإعلام الكاذبة التي تزيف الحقائق وتخدع الناس، هذه الأسباب تجعل الديمقراطية تفشل في الدول الغربية كما في الدول العربية وحتى باقي الدول ويمكن اضافة ما قاله جان جاك روسو "ان الديمقراطية بمعناها الدقيق لم توجد ولن توجد أبداً.

قائمة المصادر والمراجع:

1. بن سماعيل موسى، الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 13.02.2006 .
2. روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعير، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ط2، 1995.
3. سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة ، تر: حسن حنفي، دار التنوير، 2008.
4. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، 2007.
5. صقر الجبالي، ايمن يوسف، عمر حال، قاموس المصطلحات ، المدينة والسياسة، 2014، ط1/ جامعة النجاح الوطنية .مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية "شمس' نابلس.
6. فاطمة حداد الشامخ، الفلسفة النسقية ونسق الفلسفة السياسة عند سبينوزا، تر: جلال الدين سعيد، دار سيناترا، تونس.
7. فهي هويدي، الاسلام والديمقراطية، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993.
8. كريستيان دولا كومباني، الفلسفة السياسية اليوم، تر: نبيل سعد، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، ط1، 2003.
9. محمد الاحمدي، الديمقراطية، الجذور واشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2012.

10. محمد أحمد علي مفتي، نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط1، 2002.
11. حسن العاصي، مقال تراجع الديمقراطية في الدول الغربية، الميادين، 12 تشرين الأول 2012